

من خلال تبنيها منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة

الكويت تؤكد الالتزام الراسخ على حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة



ندى الضبيب

جنيف - "كونا": أكد الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة في جنيف اليوم الإلتزام الراسخ لدولة الكويت في دعم الأشخاص ذوي الإعاقة خاصة النساء والفتيات منهم وذلك من خلال تبنيها منظومة شاملة تهدف إلى تحقيق العدالة والمساواة وتعزيز دورهم كمساهمين فاعلين في المجتمع. وجاء ذلك في كلمة ألقاها السكرتير الثاني في الوفد الدائم لدولة الكويت لدى الأمم المتحدة ندى الضبيب خلال جلسة الحوار التفاعلي مع المقررة الخاصة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة ضمن أعمال الدورة 58 لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأكدت الضبيب أن دولة الكويت تعد من الدول الرائدة في دعم قضايا ذوي الإعاقة على المستويين التشريعي والمجتمعي. وفي هذا السياق أكدت الضبيب حرص دولة الكويت على تعزيز حقوق المرأة في مختلف المجالات لا سيما المرأة ذات الإعاقة.

ولفت الوزير اليحيا إلى حرصه على زيارة الدواوين في رمضان وتواجده في حفلات الاستقبال التي تقيمها سفارات دول مجلس التعاون في الكويت، مغربا على سعادته بالتواجد في هذه اللقاءات التي تمثل المجتمع الخليجي والعربي والإسلامي، حيث أصبحت ديوانية رمضان جميلة ومحبة حتى للاجانب ويحرص كل السفراء على زيارتها رغم كثرة عددها في اليوم الواحد، لافتا إلى زيادة التواصل خلال شهر رمضان المبارك بين العائلة الدبلوماسية حيث تلقت بالسفراء 4 و 5 مرات يوميا في أماكن مختلفة، ودنو الله ان يعيد شهر رمضان على الجميع عواما عديدة بالخير والبركات، ورمضان كريم.

«الداخلية»: ضبط امرأة مسجوبة جنسيتها تعدت على قرارات الدولة وشككت في سيادة القانون

أعلنت وزارة الداخلية ضبط امرأة «ممن سحبت منهن الجنسية وفقا للمادة الثامنة من قانون الجنسية الكويتية» بعد تعديها على قرارات الدولة والتشكيك في سيادة القانون عبر إحدى المساحات في مواقع التواصل الاجتماعي. وقالت «الداخلية» في بيان صادر عن الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني إن «عملية ضبط المتهمه جاءت بعد متابعة

دقيقة من قبل الجهات المختصة التي رصدت تجاوزاتها عبر إحدى المنصات الرسمية حيث قامت ببحث تصريحات مسيئة والتشكيك في القرارات السيادية للدولة». وأوضحت أنه «بعد استكمال الإجراءات القانونية اللازمة واستصدار الإذن من الجهات المعنية تم ضبطها وإحالتها إلى إدارة الإبعاد وشؤون التوقيف المؤقت

سفير تنزانيا لدى البلاد يشيد بدور «الهلال الأحمر» الإنساني والإغاثي حول العالم



سفير تنزانيا يثني على الدور الإنساني والإغاثي الكويتي على كافة المستويات

أشاد سفير جمهورية تنزانيا لدى دولة الكويت سعيد ماسورو أمس الاثنين بالدور الإنساني والإغاثي الذي تقوم به جمعية الهلال الأحمر الكويتي في مختلف دول العالم لاسيما بلاده. وقال ماسورو في تصريح لـ "كونا" عقب لقائه الأمين العام في الجمعية فهد المنديل إنه اطلع على أهم الأنشطة الإنسانية والإغاثية المتميزة التي تقدمها الجمعية بهدف دعم العمل الإنساني في شتى بقاع العالم.

وأكد ضرورة تعزيز وتطوير الشراكة بين الهلال الأحمر الكويتي والهلال الأحمر التنزاني خاصة أن الجمعية تؤدي دورا مهما في أفريقيا بمجال التدريب والإغاثة. وأشار إلى أن العلاقات بين البلدين تاريخية و متميزة في مختلف المجالات مؤكدا حرص بلاده على تعزيز ودعم هذه العلاقة وأن تكون في أعلى مستويات التميز والخصوصية. بدوره رحب المنديل في تصريح مماثل لـ "كونا" بزيارة السفير ماسورو للاطلاع على جهود الجمعية على كافة المستويات المحلية والدولية مؤكدا حرص الجمعية على تقديم المساعدات الإنسانية لجميع المتضررين في مختلف دول العالم والعمل على مشاريع تمكنهم من خدمة أنفسهم. وذكر أن جمعية الهلال الأحمر الكويتي جزء لا يتجزأ من منظومة العمل الإنساني والخيري في الدولة وتعد ذراع العمل الإنساني للكويت

وأستعرض المنديل خلال اللقاء الأعمال الإنسانية والإغاثية التي تقدمها الجمعية داخل الكويت وخارجها انطلاقا من دورها الذي تؤديه على جميع المستويات.

أكد أنها حظيت باهتمام عربي ودولي لأنها واكبت الواقع

اليحيا لـ الصباح: كلمة الكويت في قمة القاهرة شخصت الداء ووصفت الدواء



عبدالله اليحيا وزير الخارجية

أجرينا اتصالات مع سفارتنا بباريس وتم التأكيد أن الشخص الذي غرق في بحر المانش ليس كويتيا

أحرص على زيارة الدواوين في رمضان وتواجدي في حفلات الاستقبال التي تقيمها سفارات دول التعاون

للوفد الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في جدة يوم الجمعة الماضي، وما صدر عن الموحد لحل النزاعات في المنطقة. وتطرق الوزير اليحيا إلى ترؤسه اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الذي عقد في مكة المكرمة الخميس الماضي، ثم اجتماع "الخليجي" مع وزراء خارجية مصر والأردن والمغرب كل دولة على حده، وما صدر عن هذه الاجتماعات بشأن التنسيق الخليجي مع هذه الدول الثلاث على مستوى العلاقات الخليجية مع كل دولة، وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية وغيرها. وفتت الوزير اليحيا إلى ترؤسه وفد الكويت في اجتماع المجلس الوزاري

للوفد الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي الذي عقد في جدة يوم الجمعة الماضي، وما صدر عن الموحد لحل النزاعات في المنطقة. وتطرق الوزير اليحيا إلى ترؤسه اجتماع المجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الذي عقد في مكة المكرمة الخميس الماضي، ثم اجتماع "الخليجي" مع وزراء خارجية مصر والأردن والمغرب كل دولة على حده، وما صدر عن هذه الاجتماعات بشأن التنسيق الخليجي مع هذه الدول الثلاث على مستوى العلاقات الخليجية مع كل دولة، وزيادة التعاون في المجالات الاقتصادية والاستثمارية وغيرها. وفتت الوزير اليحيا إلى ترؤسه وفد الكويت في اجتماع المجلس الوزاري

في تصريح خاص لـ "الصباح" على أن كلمة الكويت في قمة القاهرة شخصت الداء ووصفت الدواء من خلال النقاط المحددة التي جاءت في الخطاب، حيث لم تعد تنفع تصريحات الاستنكار وضع الحلول التي تدفع بالتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية وفق مبادئ مبادرة السلام العربية، وتحميل المعتدي مسؤولية جرائمه. وحول المبادرة المصرية للتعاوي وإعادة اعمار غزة، أشار الوزير اليحيا إلى الموافقة العربية الجماعية من قمة القاهرة على ما تضمنته، وكان ضروريا للتحرك وعرض هذه المبادرة دوليا لوقف ما يسمى بالتهجير القسري

لم تعد تنفع تصريحات الاستنكار وإنما يجب وضع الحلول التي تدفع بالتوصل إلى حل عادل

المبادرة المصرية حظيت بإجماع عربي كبير لوقف ما يسمى بالتهجير القسري للفلسطينيين

كتب: شوقي محمود أكد وزير الخارجية عبد الله اليحيا، أن ما حظيت به كلمة ممثل سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد، سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد، في القمة العربية الطارئة التي استضافتها القاهرة الثلاثاء الماضي، من اهتمام على المستويين العربي والدولي، جاء ما تضمنه الخطاب الكويتي من تشخيص للواقع الذي تعيشه المنطقة وتحديدا القضية الفلسطينية وتطورات قطاع غزة، وهذا مبدءا من مبادئ السياسة الخارجية الكويتية في مساندة هذه القضية وتقديم كل الدعم لها في كافة المحافل سواء الإقليمية أو الدولية. وشدد الوزير اليحيا

خلال توقيع عقد الخدمات الاستشارية الخاص بتطوير 3 مواقع مختلفة

المشاري: سياسات أخرى سترى النور لتكون جزءا لا يتجزأ من المنظومة الإسكانية



السكنية خلال تدشينها المطور العقاري



المؤسسة العامة للرعاية السكنية توقع عقد الخدمات الاستشارية الخاص بتطوير ثلاثة مواقع سكنية مختلفة

لم نكن نعمل في غرف مغلقة ومنذ اليوم الأول اجتمعنا مع القطاع الخاص وجهات حكومية مختلفة الوحدات السكنية في مشروع المطور العقاري ستكون متنوعة في المساحات والأسعار سنبدأ أولا بتوفير البدائل الإسكانية للأسر الكويتية وإذا أسعفنا الوقت سنغطي الشرائح كلها

وتكبح جماح التضخم المتزايد على أسعاره". وأشار إلى أن منظومة المطور العقاري أحد المحاور الرئيسية وحجر الأساس لبرنامج متكامل لاستدامة الرعاية السكنية تم اعداده بعناية ضمن الجهود الحكومية لتعزيز التنمية المستدامة. وبين أنه تم تحقيق إنجاز حقيقي في تدشين أول مشاريع المطور العقاري في الكويت من خلال الاجتماع مع جهات حكومية مختلفة والقطاع الخاص موضحاً أن موضوع التمويل العقاري مشترك بين المؤسسة العامة لشؤون الإسكان ووزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار وبنك الكويت المركزي. وذكر أنه تم عقد أكثر من جلسة مع أكبر شركات المطور العقاري ومع اتحاد العقاريين وتم إعطاء التوصيات والآراء في أمور كثيرة تم تطبيقها كما هناك سياسات أخرى سترى النور. وبالنسبة لمناطق "نواف الأحمد"

أن هناك تنوع في السوق وبأسعار مختلفة لكي يكون هناك خيار للمواطن. وأوضح المشاري أنه في المستقبل سيكون هناك تغطية لجميع الشرائح ليس فقط الأسرة الكويتية فهناك قانون المرأة والمرأة العزباء إضافة إلى الرجل المنزلة متكاملة وهناك فئات مختلفة تستحق السكن منها فئة يكون لها تسهيل بأخذ المنزل وفئة يمكن وفئة اسناد مختلفين حسب استحقاقهم للرعاية السكنية". وحول الآثار المتوقعة لانطلاق منظومة المطور العقاري على أسعار العقار السكنية أوضح المشاري أن المشاريع الحالية والمشاريع الإسكانية المزمع طرحها مستقبلا ضمن منظومة المطور لخلق بيئة تنافسية بين المستثمرين واستغلال إمكانات القطاع الخاص لخلق وفرة وتنوع في المعروض السكني تساهم في إعادة التوازن للعرض والطلب على العقار السكني

وقعت المؤسسة العامة للرعاية السكنية أمس الاثنين عقد الخدمات الاستشارية الخاص بتطوير ثلاثة مواقع سكنية مختلفة وفقا لأحكام قانون رقم 118 لسنة 2023 بشأن تأسيس شركات إنشاء مدن أو مناطق سكنية وتنميتها اقتصاديا. وقال وزير الدولة لشؤون البلدية ووزير الدولة لشؤون الإسكان عبد اللطيف المشاري على هامش توقيع العقد إن هذه الخطوة تعد بداية لخطوات جادة لتفعيل نموذج المطور العقاري والانطلاق الحقيقية للتحول في فلسفة الرعاية السكنية في الدولة وإشراك القطاع الخاص في دفع عجلة المشاريع الإسكانية وتقديم حلول مستدامة وبدائل متنوعة للمواطنين تتوافق مع احتياجات مختلف الأسر الكويتية ونماذج إسكانية ذات كفاءة وجودة عالية". وأضاف أن "تفعيل القانون بصورة موازية للنظام الحالي للرعاية السكنية يمثل أولى خطوات الانتقال السلس من النموذج التقليدي الذي يعتمد على تأمين الدولة المباشر للوحدات السكنية إلى نموذج الشراكة مع القطاع الخاص والذي بدوره يفعل أهم السياسات التنموية للدولة وهي التحول من التشغيل إلى الرقابة